لتعزيز التعاون بينه وبين الجهات ذات الصلة

«الصندوق الوطني» يشكل لجنة لتنظيم بيئة الأعمال وتسهيلها لأصحاب المبادرات

محمد الزهير

■ الزهير: حريصون على الاستعجال في تفعيل مواد قانون إنشاء الصندوق لتحقيق أهداف القانون

■ بدأنا بمخاطبة الجهات المعنية لترشيح من تراه مناسباً لتسهيل الإجراءات للمبادرين

اعلن رئيس مجلس الادارة ورئيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدكتور محمد الزهير تشكيل لجنة دائمة تابعة لمجلس الإدارة تحت اسم «لجنة تنظيم بيئة الاعمال وتوطيد العلاقات المؤسسية» لتعزيز التعاون بين الصندوق وجميع الجهات ذات الصلة.

واكد الزهير في تصريح صحافي امس حرص مجلس الادارة على الاستعجال في تفعيل مواد قانون انشاء الصندوق المرتبطة بجهات اخرى والتي تساهم في تحقيق اهداف القانون مضيفا ان الصندوق بدأ بمخاطبة الجهات ذات الصلة لترشيح من تراه مناسبا بغرض تسهيل الاجراءات للمبادرين واصحاب المشروعات والتي تعتبر احد اكبر التحديات التي تواجه تاسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من جهته قال عضو مجلس الادارة ورئيس اللجنة داود معرفي ان اهم اهداف تشكيل اللجنة الواردة في المادة «16» من قانون انشاء الصندوق هو التنسيق لتسهيل تطبيق بعض ما ورد في قانون الصندوق من مميزات للمستفيدين من خدمات الصندوق.

واضاف ان من اهداف اللجنة ايضا الربط مع المؤسسات ذات الصلة لتسهيل الاجراءات الحكومية الخاصة بتاسيس المشروع والحصول على التراخيص اللازمة لمباشرة النشاط والعمل على تفادي تداخل اختصاصات الجهات الادارية او ازدواجها في هذا الشان بحيث لا تتجاوز مدة «30» يوما من تاريخ الموافقة على المشروع.

وبين معرفي ان عمل اللجنة لا يقتصر على الربط مع الجهات ذات الصلة لتسهيل الاجراءات بل يمتد للاتفاق على الية مع الجهات ذات الاختصاص لحماية افكار المبادرين واصحاب المشروعات وتامين احتفاظهم بحقوق الملكية الفكرية لهذه المبادرات وفقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشان.

وافاد بان المادة «26» من اللائحة التنفيذية لقانون انشاء الصندوق نصت على ان ينشئ الصندوق غرفة عمليات تضم مكاتب تمثل الجهات الحكومية ذات الصلة ويباشر ممثلو تلك الجهات اختصاصاتهم لإنجاز معاملات المستفيدين من خدمات الصندوق.

يذكر ان مجلس ادارة الصندوق اعتمد أسماء الجهات ذات الصلة والتي لها ارتباط مباشر في تحقيق أهداف اللجنة وهي وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الى جانب بلدية الكويت.

ومن الجهات ذات الصلة ايضا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

اقتصاديون: تفعيل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة في ضوء انخفاض أسعار النفط

تفعيل قانون الاستثمار الأجنبي بات ضرورياً

اكد خبراء اقتصاديون امس اهمية تفعيل قانون الاستثمار الاجنبي المباشر وضرورته في ضوء انخفاض اسعار النفط لضمان استقرار هيكلية الاقتصاد الكويتي وتحقيق التنمية بعيدا عن تقلبات اسواق النفط.

وقال الخبراء في ندوة نظمتها شركة (بي دبليو سي) للمحاسبة والاستشارات المالية ان التعديلات الاخيرة على قانون الاستثمار الاجنبي المباشر خطوة ايجابية في سبيل تسهيل اجراءات الاستثمار الاجنبي داخل الكويت وستشجع المستثمر الاجنبي على الدخول برؤوس اموال كبيرة في السوق المحلي.

من جهته ذكر الشريك في شركة (بي دبليو سي) شريف شوقي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب الندوة انه في ضوء انخفاض اسعار النفط فمن الضروري النظر الى بدائل اقتصادية اخرى تزيد من النمو بعيدا عن التذبذبات الحاصلة في اسواق النفط مضيفا ان التعديلات الاخيرة على قانون الاستثمار الاجنبي جاءت في الوقت الصحيح.

واوضح ان القانون اصبح اكثر فاعلية وسرعة من حيث الاستجابة لمتطلبات المستثمر الاجنبي الراغب في انشاء مشاريع تنموية في الكويت وبرؤوس اموال عالية مشددا على ان اهم ما جاء في القانون هو توفير الوقت والجهد على المستثمرين من خلال انشاء هيئة حكومية مختصة بالاستثمار المباشر.

وافاد شوقي بان الاجراءات الجديدة التي نصت عليها التعديلات التي تمت في ديسمبر الماضي تقوم على اختصار الدورة المستندية للموافقات الاولية على اي مشروع استثماري بحيث لا تتعدى الاستجابة اكثر من ثلاثة ايام مضيفا انها «خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح ومن المتوقع ان تشجع الشركات الاجنبية للدخول في السوق الكويتي».

من جانبه قال المدير لدى شركة (بي دبليو سي) فؤاد دوجلاس في تصريح مماثل ل(كونا) ان القانون بعد التعديلات سيساهم في خلق بيئة اقتصادية جاذبة للمستثمر الاجنبي متوقعا زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية نظرا للائحة الداخلية التي تضمنها قانون الاستثمار الاجنبي المباشر.

واكد ضرورة توافر مجموعة من التشريعات المساندة للقانون والقضاء على بعض المعوقات التي تحد من الاستثمار الاجنبي خاصة صعوبة الحصول على اراضي لاقامة المشاريع التنموية.

ودعا دوجلاس الشركات الراغبة في الاستثمار المباشر داخل الكويت الى التعرف على القانون الخاص والتعديلات التي طرأت عليه خلال شهر ديسمبر الماضي والذي اعطى حق الملكية بنسبة 100 في المئة للمستثمر الاجنبي بعد ان كانت تتراوح بنسبة 49 الى 51 في المئة.

واشاد بالقانون الصادر من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والذي اعطى امتيازات اخرى منها الاعفاء الضريبي مع فترة سماح تصل الى 10 سنوات على الارباح اضافة الى الاعفاء الجمركي الذي نص عليه.

واضاف ان المستثمر الاجنبي بشكل عام يبحث عن بيئة استثمارية آمنة مبينا ان من شان القانون الجديد ان يخلق بيئة اقتصادية تحسن الوضع الاستثماري في الكويت.

واضاف ان ابرز المعوقات التي كانت تواجه الشركات الاجنبية قبل تعديل القانون عدم القدرة على التملك بنسبة 100 في المئة للمشروع او الاستثمار المراد تنفيذه مضيفا ان من شان «التعديل الاخير ان يجذب العديد من المستثمرين».

من ناحيته قال الخبير الاقتصادي المشارك في الندوة عمرو وجيه خلال الندوة ان هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي تم انشاؤها مؤخرا بدلا من (مكتب الاستثمار الاجنبي المباشر) حظيت بصلاحيات ساهمت في تسهيل اعمالها وتسريع عملية الموافقات على طلبات الاستثمار.

واضاف ان من ضمن التعديلات ان تكون الهيئة الجديدة مسؤولة عن ترويج المشاريع التنموية التي تنوي الكويت تقديمها لشركاء ومستثمرين اجانب وهي الجهة التي تستطيع ان تصدر التراخيص الاستثمارية اللازمة لأي عملية استثمار مباشر سواء من خارج الكويت او داخلها.

وذكر وجيه ان اهم ما يميز عمل الهيئة هو انها ستعين مدير حسابات لكل شركة اجنبية راغبة في الاستثمار المباشر داخل الكويت بحيث يقوم هذا المدير بتسهيل وانجاز جميع الاجراءات اللازمة لعملية الاستثمار المباشر نيابة عن المستثمر الاجنبي.

وقال ان قانون تشجيع الاستثمار المباشر حاليا يتمتع بجميع الجوانب اللازمة والهامة لإرضاء العميل الاجنبي بما يضمن سهولة ويسر عملية الاستثمار داخل الكويت بعيدا عن البيروقراطية.

وسلطت الندوة الضوء على قانون الاستثمار الاجنبي الجديد من جميع جوانبه وكيفية قيام المستثمرين بالحصول على التراخيص اللازمة للتملك بنسبة 100 في المئة من الكيانات الاستثمارية.

وناقشت الندوة الاستراتيجيات الضريبية المبتكرة لمساعدة المستثمرين على العمل بشكل اكثر فاعلية داخل السوق الكويتي اضافة الى امكانية الحصول على مزايا واعفاءات شملها القانون.

المهاجمون نجحوا بشفط 2000 طن من النفط وخمسة أطنان من الديزل

ناقلة نفط تايلندية تتعرض للقرصنة في المياه الماليزية

الناقلة التايلندية التي تعرضت للقرصنة

كوالالمبور - «كونا»: تعرضت ناقلة نفط تايلندية أمس إلى هجوم مسلح من قبل قراصنة في المياه الماليزية بمضيق «ملاكا» وهي في طريقها من سنغافورة إلى بانكوك.

وقال رئيس الأركان البحرية التايلندية الثالثة سوسشاي نا بانغشانغ لوسائل الإعلام التايلندية أن «ستة إلى ثمانية قراصنة يعتقد أنهم إندونيسيون بينهم ثلاثة مسلحون في حين يحمل الآخرون سيوفا قاموا بإيقاف السفينة التي تضم 15 شخصا» مؤكدا على انه لم يتضرر اي من طاقم السفينة.

واوضح ان القراصنة قاموا بشفط 2000 طن من النفط وخمسة أطنان من الديزل مشيرا إلى أنهم قبل مغادرتهم وضعوا قنبلة محلية الصنع في السفينة.

واضاف أنهم قاموا بالتواصل مع القوات البحرية التايلندية والتي ارسلت فريقا من الخبراء لتفكيك القنبلة التي وضعت على السفينة حيث كانت على بعد 11 كم من محافظة (ساتون) جنوب تايلند.

يذكر أن عمليات القرصنة في المياه الآسيوية بلغت أعلى مستوياتها في العام الماضي حيث تم الإبلاغ عن ما لايقل عن 169 عملية قرصنة كانت معظمها في المياه الإندونيسية وبحر الصين الجنوبي ومضيق (ملاكا) ومضيق سنغافورة.

من أجل رفع حصتها في الأسواق العالمية

إيران تعتزم خفض سعر النفط أسوة بالسعودية

إيران تعتزم خفض سعر النفط

تعتزم إيران خفض أسعار النفط الذي تنتجه، في مسعى لزيادة قدرتها على مجاراة المملكة العربية السعودية، وبقية منافسيها في سوق النفط الآسيوية.

وبحسب وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، فإن مدير العلاقات الدولية في شركة النفط الوطنية الإيرانية، سيد محسن كمسري، قال إن بلاده تعتزم خفض أسعار النفط الخام، الذي تصدره، من أجل رفع حصتها في الأسواق العالمية.

وأوضح كمسري أن بلاده تتجه إلى خفض الأسعار كما فعلت السعودية، التي خفضت أسعار نفطها المصدر إلى الأسواق الآسيوية، مضيفا: «بالنتيجة علينا أن ننافس، وإيران تعتزم خفض أسعار النفط». وأشار إلى أن لجوء السعودية إلى خفض الأسعار خطوة طبيعية في ظل التنافس في سوق النفط الآسيوية، بين الولايات المتحدة، وبلدان أمريكا اللاتينية، وروسيا، مبينا أنه من المنطقي أن تخفض السعودية أسعارها للمحافظة على حصتها من السوق الآسيوية.

وبينما تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة أكثر الدول تصديرًا للنفط إلى أكبر أربع اقتصادات في آسيا، وهي الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، تسعى الكويت، وإيران، والعراق، إلى زيادة حصتها أيضا في السوق الآسيوية.

ثمنت الجهود من خلال يوم عائلي ترفيهي مع وكالات السفر

الخطوط التركية تكرّم شركاء السفر في الكويت لتحقيق نمو قوي خلال 2014

جانب من التكريم

كرّمت شركة الخطوط الجوية التركية، أفضل ناقل في أوروبا»، شركاءها في الكويت على مساهمتهم في زيادة حركة المسافرين بنحو 2.11% في عام 2014 مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك من خلال دعوتهم للاحتفال في نادي الصيد والفروسية في دولة الكويت.

واستضافت الخطوط الجوية التركية يوما ترفيهيا في الثالث عشر من فبراير الجاري لتكريم وكلاء السفر في الكويت على دعمهم المتواصل ومساهمتهم في تعزيز النمو القوي في أعداد المسافرين من الكويت عبر شبكة وجهات الناقلة البالغ عددها 264 وجهة.

وبهذه المناسبة، قال سامي أيدوغان، مدير عام الخطوط الجوية التركية في الكويت: «نحن نثمن قطاع السفر في الكويت على دوره الراسخ في المساهمة في التوسع القوي لأعمال الناقلة في الكويت، ما أدى إلى مضاعفة عدد الرحلات من مدينة الكويت في عام 2014».

وأضاف: «ساهمت مكانتنا كأفضل ناقل في أوروبا، وزيادة رحلات الربط، وتعزيز خدماتنا، والشعبية المتزايدة لتركيا كوجهة لقضاء العطلات وممارسة الأعمال في الاستمرار في استقطاب أعداد متزايدة من المسافرين من الكويت. ولا شك أنه ما كنا لنحقق هذا النمو الملحوظ من دون دعم شركائنا».

وأتاح اليوم الترفيهي، الذي غلب عليه الطابع التركي، الفرصة لجميع المشاركين وعائلاتهم الاستمتاع بمجموعة من الأنشطة، مثل كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة والتنس والاسكواش والبولينج والبلياردو وركوب الخيل. وعلاوة على ذلك، استمتعت كافة العائلات بتناول المأكولات التركية التقليدية، مثل الشاورما التركية والكفتة التركية، وكلها تم تحضيرها على أيدي طهاة أتراك.

وتعزيزا للنمو الأخير الذي حققته الخطوط الجوية التركية من حيث حركة المسافرين، تقوم الناقلة الآن بتسيير ثلاث رحلات يوميا من مدينة الكويت إلى اسطنبول، ما يربط المسافرين الكويتيين بأكبر عدد من البلدان مقارنة بأي شركة طيران أخرى من خلال 264 وجهة في 219 بلدا.

توفر بيئة تعليمية مميزة تغطي أبرز التحديات الفعلية

«أفايا» تعقد مؤتمرها التقني الشهير في دبي للمرة الأولى

أعلنت «أفايا» أمس عن تنظيم فعاليات مؤتمرها التقني الشهير في فندق «أتلانتيس» بدبي، في الفترة من 30 مارس إلى 1 أبريل المقبل. ويقدم «منتدى أفايا التقني» بيئة تعليمية فريدة تتضمن ورش العمل المتخصصة والعروض التوضيحية المباشرة بالإضافة إلى توصيات متكاملة حول السبل المثلى للتخطيط للشركات والأسواق المتوسطة. ولكون الحدث يعقد للمرة الأولى في المنطقة، فإن إقامته في دبي تشكل منطلقاً نموذجياً لتقديم تجربة تعليمية غنية وتفعيل التواصل مع الشركاء والعملاء من الشرق الأوسط وافريقيا والصين والهند وروسيا.

ويقدم المنتدى فرصة استثنائية للتفاعل مع خبراء «أفايا» والشركاء والعملاء حول أفضل الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لاستقدام وتصميم وتطبيق حلول مبتكرة للتفاعل مع العملاء وفريق العمل على حد سواء. وسيتضمن الحدث ما يزيد على 70 جلسة خلال الحدث الذي سيقام على مدار ثلاثة أيام، تغطي مواضيع متنوعة مثل تفعيل التواصل مع العملاء والموظفين، والشبكات المعرفة بالبرمجيات، وخدمات الحوسبة السحابية، والحلول الافتراضية، والأمن والخدمات المتحركة. وبالإضافة إلى ذلك، سيناقش خبراء الاتصالات الموحدة وعمليات مراكز الاتصالات في «أفايا» التقنيات والتوجهات الحديثة التي ترتقي بأداء القطاع إلى آفاق جديدة من التميز، بما في ذلك منهجية BYOD التي تسمح للموظفين استخدام أجهزتهم الخاصة في مكان العمل، والخدمات المتنقلة، والشبكات، والجيل الجديد من شبكات الإنترنت اللاسلكية المحلية WLAN.